

مجالس الأوتة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة نظمها رابطة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للفنون المسرحية في جمعية الخريجين أمس الأول مرشحون: الحركة الثقافية الكويتية تراجعت



د.حسن جوهر ود.سهام الفريخ ود.علي العنزي خلال الندوة

كثير من التصدير سواء كان ذاتيا أو خارجا عن الإرادة بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة أو بسبب غياب الأولويات وما صاحبه من تشتت. وأقول بصراحة إن ثقافتنا بنيت على تعريف مكونات المجتمع الكويتي من شيعية وسنة وحضر وقبائل وهو سر من أسرار ترابطنا وسر من أسرار مسيرة التسامح والتعاون في رحلتنا الوطنية ولكن للأسف الشديد مع بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولت الثقافة الكويتية، واستبدلت هذه الأسماء الجميلة التي كانت مصدر اعتزاز وفخر وأساسا للمواطنة الكويتية الحقبة، واليوم أقولها بمرارة: مكونات المجتمع الكويتي تغيرت واختلطت تلك الأسماء الجميلة التي كانت تكلم بعضها بعضا وحلت محلها مسميات فيها سوء نية مثل «الصقويين والتشيريين والمزويجين والاصحاب الدماء الزرقاء» من أجل مكاسب ضيقة ومن أجل دفع المجتمع الكويتي إلى الاحتقان والاصطفاف علينا جميعا أن نسترجع المفهوم الحقيقي للمواطنة الكويتية.

من جانبه أعرب المرشح صالح الملا عن شكره لتسليط الضوء على دور السلطة التشريعية في

جوهري: نلغاهد أنفسنا

على استرجاع ثقافة

الكويت في التنوير

والتسامح

الملا: السلطة

التشريعية تراجعت

عن دعم الثقافة

والفنون والآداب

تنظمت رابطة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للفنون المسرحية ندوة في جمعية الخريجين حول تراجع دعم السلطين التشريعية والتنفيذية للحراك الثقافي والواقع والمأمول للحركة الثقافية في البلاد تحدث فيها مرشح الدائرة الأولى د.حسن جوهر ومرشح الدائرة الثالثة صالح الملا اللذان أجمعوا على تراجع الحركة الثقافية بسبب اختطافها من قوى الظلام على حد وصفهم، مطالبين السلطة التنفيذية بتشكيل وزارة متخصصة بالشؤون الثقافية بعيدا عن وزارة الإعلام، كما تضمنت الندوة كلمات لمعيدة كلية الآداب السابقة د.سهام الفريخ ونائب مدير عام المعهد د.فهد عبدالمحسن وقام بإدارة

الحوار د.علي العنزي. البداية تحدث الثالث السابق د.حسن جوهر قائلا إن قضية الحراك الثقافي مهمة وغاية في الحيوية ونقلها والإلم يعترض قلبونا إن مسيرة الثقافة والتنمية في الكويت كانت هي البوصلة التي يهتدي بها المجتمع الكويتي وتركت بصمات كبيرة جسدا على مسار الحركة الديموقراطية وحركة التنوير في المجتمع، مضيفا: «أنا أشارككم الرأي وننحلم جزءا من المسؤولية في وجود قصور كبير على مستوى السلطات جميعا في تراجع الحركة الثقافية ولكن لنلغاهد أنفسنا على استرجاع ثقافة الكويت وهي ثقافة التنوير والتسامح حتى يكون هناك بالفعل تعهد وتحمل للمسؤولية في الأيام المقبلة لجعل الثقافة الكويتية الأصيلة وهي ثقافة الآباء والأجداد، كما أنها ثقافة الديموقراطية، على مسارها الصحيح في الزمان». وقال جوهر أقر بأن هناك تقصيرا تجاه هذه القضية وتحديد دور مجلس الأمة ودور اللجنة التعليمية ولجنة التعليم والثقافة والإرشاد لتحمل مسؤولياتها إزاء هذا الواقع وللملحة التعليمية بلنا جهدا لكنه لم يكن على المستوى المطلوب وفيه



د.يوسف الإبراهيم وم. جنان بوشهري ود.محمد الفيلبي وجانب من المتابعين للندوة

في استطلاع للرأي أجرته «كونا»

مواطنون: كثرة ظهور المرشحين في الفضائيات لا يعني بالضرورة فوزهم

زهراء الكاظمي وعلي الحز - كونا: مع زيادة الفضائيات

الكويتية والدور البارز الذي تؤديه كل منها حاليا في التعريف بانتخابات (أمة 2012) فإن هناك تساؤلا لا يزال مطروحا عن مدى مساهمة هذه الفضائيات في تعزيز حظوظ المرشح بالفوز في تلك الانتخابات من عدمه. وتباينت وجهات نظر عدد من المختصين والمواطنين التقهيم لـ «كونا» فيما إذا كان ظهور المرشح بشكل كبير في تلك الفضائيات نعمة أم نقمة عليه. واجمعوا على أهمية الدور الكبير والبارز الذي يقوم به الإعلام في مجتمع الكويت الصغير وأن الإعلام سلاح ذو حدين، مشددين على أن ظهور المرشح بكثرة في الفضائيات لا يعني بالضرورة منحه فرصة للفوز إن لم يكن ذلك الظهور مقرونا بأولويات وطن وشعب وبرنامج عمل واستعداد للتعاون مع الآخرين في سبيل تحقيق الصالح العام للمجتمع.

من جهتها، قالت استاذة الفقه في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أقبال المطوع إن «الإعلام دورا كبيرا وإبارا في مجتمعنا لاسيما في الوقت الراهن» مشيرة إلى أن وجود ما يزيد على عشر قنوات فضائية يعد كثيرا بالنسبة لدولة صغيرة كالكويت «وإن كان هذا لا يمنع من وجودها». وأوضح المطوع أن لهذه القنوات سلبيات أيضا في تغطية العرس الديموقراطي كما لها إيجابيات، مبيحة أن لبعضها «مآرب أخرى» لا تصب في صالح العام وتكون نقمة على البلد أو لا على المرشح ثانيا بدلا من أن تكون نعمة كذلك التي تعمل لمرشح معين على حساب مرشحين آخرين أو على أساس تعزيز التفرقة المختلفة في المجتمع وتفتيت نسجه.

وأكدت في هذا الصدد أن تكثيف ظهور مرشح ما في الفضائيات «لا يعني بالضرورة» فوزه بالمقعد النيابي مقارنة بأخر يقلل من ظهوره الإعلامي «ولكنه يعمل ويشعر وينادي لتحقيق المصلحة الحقيقية للبلد». وقد يكون العكس أيضا وأراد وصحاحا.

أما استاذ العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د. عبدالله الشايجي فيقول إن وسائل الإعلام

في المجلس لقضاياكم لا تكون مؤثرة إذا افتقدت دفاعكم عن قضاياكم فكلكم يذكر انتفاضة الرياضيين على الواقع الرياضي وتواصل جهودهم حتى اصدرنا قانونا أعاد الأمور إلى نصابها الصحيح في الرياضة لكنني لم أشاهد تحركا جديا لهذه الهجمة الشرسة التي تواجها الثقافة فمن غير المعقول أن تكون المظاهرات المؤيدة لطلبتكم مكونة من 5 أفراد لدرجة أنني وجدت معظم أعضاء مجلس الأمة يخرجون في الوقوف مع قضاياكم حتى وصل الحال إلى منع مفكرين من دخول الكويت وفي المقابل نجد أن الشارع يتم حشده لتأييد من يعتقدون أن الثقافة والفنون مرض وإذا ما زرعنا ان تعود الثقافة إلى سابق عهدها فعلينا ان ننتفض ونواجه هذه القوى الظلامية، وعضو مجلس الأمة دائما ما يترجم نبض الشارع والكثير من الناس آخر اهتماماتهم الثقافة وما نشاهده في الشارع الآن خير دليل على ذلك الرقبة على النصوص المسرحية والمسلسلات بل ان المضحك ان تفرض الرقبة مما جعل لغة الخطاب في المسرحيات مبتذلة والعكس هو ما كان يجب.

رأس أولوياتي منذ 2008 الاهتمام بالحرث والثقافة والفنون والآداب وأصدرت كتابا اسمه «رؤى» يحمل رؤى متكاملة لدعم الثقافة والفنون والثقافة ولأنني شخصيا عاشق لهذا المجال واعتقد أن تطور الأمم يقاس بمدى اهتمامها بالثقافة والفنون والآداب وحاولت قدر المستطاع أن أكون في لجنة التعليم والثقافة في مجلس الأمة لاهتمامي بهذا الجانب ولقيني بأنه مهم لما يعيشه من حالة تراجع. وأضاف الملا لا يجب أن نخس جهود حكومة سابقة من حكومات ناصر الحمد والتي تولت اقتراح إنشاء مراكز فنية وأنبية في كل محافظات الكويت، حيث أصدرت الحكومة قرارا بذلك وانتقل إلى المجلس البلدي الذي خصص مواقع لتكون مراكز تحتوي على مسارح على مستوى عال، وقاعات للفنون التشكيلية وأخرى للمحاضرات والأمسيات الشعرية ومعرض كتاب دائم على مدار العام وكنا نريد إعادة الاعتبار إلى الثقافة والفنون من خلال هذا الاقتراح خصوصا أن هناك من حاول وبشكل متعمد إختطاف الثقافة والفن في الكويت حتى وصل الأمر إلى مرحلة تكفير القائمين عليه من جهة تقاسم بعض القائمين على هذا المجال، وعدم ممارسة ما كفله الدستور لاسيما المادة 14 التي تبين أن على الدولة رعاية الفنون والآداب لكننا مضمرون ولذلك حاورت وناقشت مع الكثيرين من المهتمين بهذا المجال، وقلت لهم إن مناقشتنا

● مبارك الخالدي

شدد مرشح الدائرة الرابعة محمد الخليفة على ضرورة استقلال القضاء لأن السلطة القضائية من أهم السلطات التي يرسى المواطن ضرورة استقلالها عن أي ضغوطات حكومية أو غيرها مما يؤدي إلى صدور أحكام هوائية على بعض الأحكام، ويفضل الله مآزال المواطن الكويتي لديه ثقة بقضائنا العادل، لكن مطالبنا باستقلاله من أجل عدم تشويهه وعدم تركه عرضة للشائعات والقبيل والقال، مما يجعلنا نتقبل أي حكم صادر مهما كانت صعوبته، لكن يبقى إيماننا به هو ما يدفعنا إلى الدفاع عن القضاء بشرط استقلاله التي ساسعي إلى المطالبة بصادر تشريعات مع إخواني النواب إذا أراد لي الله الوصول إلى قبة البرلمان يكون هدفها تلك الاستقلالية.

وقال الخليفة في تصريح صحافي إن حماية حقوق الإنسان تعتمد في جزء منها على وجود سلطة قضائية قوية وعادلة ومستقلة قادرة على وضع الجميع موضع المحاسبة تجاه الضمانات

شدد مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر على أهمية القطاع الصحي في الدولة، مشيرا إلى أن الدولة المتحضرة هي الدولة التي يتمتع بها المواطن بصحة جيدة يستطيع من خلالها أداء الدور المطلوب منه على أكمل وجه. وقال العمر إن الدولة يجب عليها أن تسعى إلى الاهتمام بصحة المواطن والحرص على عدم وقوعه في المرض، بحيث يتم تطبيق قول «الوقاية خير من العلاج» فعليا وليس بالقول فقط.

وأضاف أن ما لاحظته من جميع اللعنين في قطاع الصحة بالكويت هو الاهتمام والمطالبة ببناء المزيد من المستشفيات وتوفير الأسرة الطبية، وعلى الرغم من أهمية ذلك وتأييد هذه المطالب، يسأل أنني أطلب أيضا بالاهتمام بالتوعية وليس بالكلم فقط، إلا أنني أتنبئ في الوقت ذاته أن يتم الاهتمام بالمرحلة ما قبل الإصابة بالمرض ومحاولة منع المواطن من الإصابة بهذا المرض.

وبين العمر أن هذا التوجه يجب أن يكون هو خط الدولة بشكل عام، بحيث تشارك به جميع الجهات سواء كانت

الخليفة يطالب باستقلالية القضاء وإبعاده عن أي ضغوطات حكومية

لكننا بحاجة إلى تشريع واضح وصريح يجعل للقضاء الحرية في تقييم وقائع النزاع المطروح وتفسير القانون دون أي ضغط مباشر أو غير مباشر يفرضه عليهم الآخرون، ويجب أن يكون القضاء مستقلا فيما يخص كلا من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

القانونية والدستورية واستقلال القضاء يؤدي إلى تيسير تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة، ويعتبر استقلال القضاء عنصرا حاسما في تنمية اقتصاديات قوية وسليمة، ففي الاقتصاديات والمجتمعات يمكن للقضاء أن يساعد على ضمان سيادة القانون الضرورية لنفاذ عدم الفعالية في الأداء والظلم والحكم التعسفي، لهذا السبب سنطالب باستقلالية القضاء ونمنحها اهتماما متزايدا من وقتنا وعلنا لما لها من أهمية قصوى ليبقى هذا الاهتمام المتجدد بالمؤسسات القضائية بما يلاقيه من تراجيح كبير كثيرا ما يصدر عن منظمات كانت من الناحية التاريخية تركز اهتماما أكبر لمجالات أخرى من التنمية الاقتصادية وتجد نفسها في بعض الأحيان مطالبة بتنمية خبرات في مجال كان من الممكن اعتباره سياسيا أكثر مما ينبغي في وقت مضى.

وأشار الخليفة إلى أن الدستور الكويتي جسد استقلال القضاء واعتبر التقيد في هذا المبدأ أساس استمرار المجتمع الديموقراطي

محمد الخليفة

العمر: العمل على الوقاية من الأمراض أهم من بناء المستشفيات

الكويت، وقال: إن الإعلام يجب أن يكون له دور فاعل في هذا الشأن، وبالتحديد لدى فئة صغار السن والشباب. وأوضح العمر أن وزارتي الاعلام والترية يجب عليهما المساهمة في هذا الأمر، بحيث يتم غرض المفاهيم الصحية والبعد عما يضر الأبدان لدى النشء، بحيث يدرك المواطن منذ صغره كيفية المحافظة على صحته بعيدا عن الأضرار.

حكومية أو القطاع الخاص، موضحا أن هذه الفلسفة ستفكر توفيراً الميزانية الدولة، حيث من المعروف أن القطاع الصحي هو من أكثر القطاعات استنزافا للميزانية، بالإضافة إلى الدور الإنساني لهذا الأمر. وأضاف: إن اهتمام الدولة بموضوع البيئة والتقليل من نسبة التلوث سواء في البحر أو الجو سيؤدي إلى صحة أفضل لدى كل من يعيش على هذه الأرض، حيث من المعروف أن هذا التلوث يؤدي إلى العديد من الأمراض بشكل مباشر أو غير مباشر. واستطرد: إن الاهتمام بالرياضة من قبل القطاعات المسؤولة عن هذا الشأن في الدولة سيكون له تأثير إيجابي على الصحة أيضا، وذلك عن طريق وجود العديد من ملاعب كرة القدم والأندية الصحية بأسعار رمزية بدلا من تاجيرها أو الاشتراك بها بأسعار باهظة تمنعهم من ممارسة الرياضة المحببة لهم.

وأشار العمر إلى أهمية دور الإعلام في نشر الوعي الصحي لدى المواطن والمقيم على أرض

جمال العمر

طالب بتعديل قانون المناقصات المركزية الشريهان: ضرورة تفعيل وتطبيق ومراقبة مشاريع الـ B.O.T

وأكد أن وثيقة الإصلاح الوطنية التي أطلقها تشتمل ما تم اقتراحه بالإضافة إلى العديد من الاقتراحات التي ترسي دعائم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التشريعية. واختمت الشريهان حديثه بالقول إن تحقيق أهداف الوثيقة ستقود الكويت وتتضافر جميع الجهود التي إن تتحول لمركز مالي وتجاري كما يأمل المخلصون لهذا الوطن.

وتفعيل ومراقبة مشاريع الـ B.O.T، وقال: لقد أصبحت مشاريع التنمية والبنية الأساسية التي تقام وفق هذا النظام الـ (B.O.T) لا تفي بمتطلبات المرحلة فيما يتعلق بالمدى المقررة قانونا لإدارة المشاريع مع قبل القطاع الخاص، وكذلك فيما يتعلق بإحجام المصارف البنكية عن تمويل مثل تلك المشاريع أو اشتراطاتها الصعبة عليه تتطلع إلى وجود قانون يتواءم مع متطلبات المرحلة.

وأضاف الشريهان أن التطلعات تقودها إلى أن تكون هناك هيئة مستقلة تشرف وتنظم عمل المستثمر الأجنبي، كما تتطلع إلى تعديل المستثمر الأجنبي في ذلك القانون إلى مسمى المستثمر الأجنبي.

د.أنور الشريهان

